

Distr.
GENERAL

S/1997/458
13 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام بموجب
الفقرة ٩ (ب) ١ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في مجلس الأمن هذا الصباح بشأن العراق، أبلغتم
أعضاء المجلس أن نسخا يجري تعميمها عليهم من رسالتين مؤرختين ٥ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧
وموجهتين إلى اللجنة الخاصة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووكيل وزارة الخارجية العراقيين، على التوالي.

ولما جاءت هاتان الرسائلتان ردا على رسالتين مؤرختين ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، موجهتين إلى
نائب رئيس مجلس وزراء العراق، الأولى مني والثانية من نائب الرئيس التنفيذي، فإني أرى أن من المفيد
تقديم نسخ منهما إلى أعضاء المجلس، بحيث يكون الملف كاملا تحت تصرفهم. ولذلك، أرفقت طيبا نسختين
كي تتخذوا الإجراء الذي ترونوه مناسبا (انظر المرفقين الأول والثاني).

(توقيع) رolf Eikios
الرئيس التنفيذي

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ووجهة إلى نائب رئيس مجلس وزراء العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام بموجب الفقرة ٩ (ب) ١٠ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

أكتب إليكم للإعراب عن شديد قلقى إزاء سوء التصرف الجسيم الذى قام به الطيار والمراقب العراقيان في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أثناء العمليات الجوية التي كانت تضطلع بها اللجنة لمساعدة تفتيش أرضي كان يقوم به فريق التفتيش ١٩٤ التابع للجنة.

فعندما كانت طائرة اللجنة تحوم فوق موقع التفتيش، هدد الطيار العراقي بإغلاق مضخة الوقود، وأقدم هو والمراقب العراقي على الاعتداء جسديا على رئيس فريق التفتيش الجوى. وذكر الطيار والمراقب العراقيان جهارا وتكرارا أنه لا يجوز التقاط الصور. وعلى الرغم من أن اللجنة حقا وأوضحا في التقاط الصور، فقد عمد المراقب، لدى كل محاولة للتصوير، إلى الإمساك بالآلة التصوير والتعنيف بالمصور ورئيس فريق التفتيش الجوى. وفي إحدى المرات، بينما كان رئيس فريق التفتيش يحاول التقاط صورة من باب الهليكووتر، إذا بالمراقب يختطف آلة التصوير ويهجم بـإلقائها من الطائرة، قائلا إنه عازم على ذلك. إن هذا السلوك مرفوض تماما، لأنه سلوك غير مسؤول من جانب الطيار والمراقب العراقيين فحسب، وإنما لأنه يمثل أيضا تهديدا مباشرا لحياة أفراد اللجنة. كما أنه يمثل انتهاكا لتعهدات العراق بشأن ضمان سلامة طائرات اللجنة وأفرادها.

وإنني لأشعر ببالغ الانزعاج حيال هذا الحادث الذي يشكل مثلا جديدا على التصرفات التي تعوق عملياتنا الجوية، والتي أشرت إليها في رسالتى الموجهة إليكم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧. ولا أحتاج إلى تكرار النقاط المذكورة في تلك الرسالة التي ينطبق جميعها على هذا الحادث. وفي اجتماعاتنا المعقودة في بغداد خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، أثرت معكم مختلف الحوادث التي وقعت حتى ذلك الحين وحضرت من أن تدھور أداء العراق، أثناء العمليات الجوية والبرية على حد سواء، يدعو إلى إعادة النظر في التزاماته حيال عملية الرصد. وذكرت أنه إذا لم يعكس هذا الاتجاه، فقد يؤدي ذلك إلى عواقب سياسية، تقضي بعدم إمكان الاستمرار في الرصد. وردا على ذلك، ذكرتم بصفة رسمية أن العراق متزم بالرصد والتحقق المستمرین وأن ذلك لن يتغير. وقلتم إن العراق يريد أن تسير عملية الرصد سيرا صحيحا على نحو يحظى بالرضى التام من اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. وأصررت، ووافقتني العراق في ذلك، على أن طيار اللجنة وحده مسؤول عن تشغيل طائرته وسلمتها، وأنه من غير المقبول إطلاقا محاولة تسوية الخلافات بالتدخل الجسدي أثناء الطيران.

ويؤسفني أن أشير إلى أن هذا الحادث الأخير يشهد على أن التعهدات المقدمة لم تُنقل، على ما يبدو، إلى المستويات الأدنى التي تتعامل مع اللجنة على أساس يومي. كما يشير الحادث الذي أُشير إليه بالقلق لأن الطيار والمراقب العراقيين اتخذوا من جديد، فيما يبدو، موقفاً يقضي بأن ثمة مناطق في العراق لا يحق للجنة أن تطير فوقها أو أن تلتقط صوراً لها تتعلق بولايتها. وفي الرسالة التي وجهتها إليكم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، شددت على أن للجنة الحق في القيام بـ"رحلات بطائرات الهليكووتر في جميع أنحاء العراق لجميع الأغراض ذات الصلة، بما في ذلك التفتيش والاستطلاع والمسح الجوي والنقل والسوقيات، من دون تدخل أيا كان نوعه وبناءً على الأحكام والشروط التي تحدها اللجنة الخاصة". وهذه الحقوق منحها مجلس الأمن ولا يجوز أن يغيرها سواه. ولم تتفق اللجنة ولا المجلس على أن للعراق الحق في منعها من الطيران فوق المناطق التي وصفها العراق بأنها "دبلوماسية" أو "حساسة". وفي الحالة التي نحن بصددها، كان لا بد من التقاط صور لتوثيق مغادرة طائرة هليكووتر عراقية للموقع بما يمثل انتهاكاً لحظر هذه التحركات في أثناء عمليات التفتيش.

وأراني مضطراً من جديد إلى أن أطلب إليكم أن توزعوا إلى مديرية الرقابة الوطنية وإلى المسؤولين عن توفير الطيارين والمراقبين للعمليات التي تقوم بها طائرات الهليكووتر التابعة للجنة، بالوفاء بالتزامات العراق فيما يخص هذه العمليات. وفي رسالتني المؤرخة ١٤ آذار/مارس، طالبت بإعفاء الأفراد المشاركون في مختلف الحوادث الجوية من تأدية أي مهام مرتبطة بأعمال اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن لا يبدو أن ذلك قد حدث. وفيما يتعلق بالمستقبل، سأصدر تعليمات تقضي بعدم السماح لأي فرد عراقي أقدم على أنشطة تداخلت وسلامة رحلات اللجنة الجوية وهدتها بالصعود على متن طائرات اللجنة. وسوف يدقق في الأفراد العراقيين المشاركون في العمليات الجوية تنفيذاً لهذا الحظر.

ولا يخامرني أدنى شك في أن مجلس الأمن سينظر بعين القلق إلى هذا الانتهاك الأخير لحقوق اللجنة وفي أن أي تكرار له سيعزز المخاوف من أن العراق لا يعتزم تنفيذ التزاماته بموجب قرارات المجلس. وإنني أنتظر ردًا آمنًا في أن يتصدى فعلاً للشواغل المتكررة التي أبديتها فيما يتعلق بالتدخل في العمليات الجوية التي تقوم بها اللجنة.

(توقيع) رolf Eikiyos
الرئيس التنفيذي

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وموجّهة الى نائب رئيس مجلس وزراء العراق من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام بموجب الفقرة ٩ ب) ١ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

طلب إلى الرئيس التنفيذي، الذي كان متغيباً عن نيويورك، أن أكتب إليكم احتجاجاً شديداً للهجة على حادث جوي آخر وقع في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي هذا الحادث، أدى سلوك مساعد الطيار العراقي إلى تعريض حياة الطاقم وسلامة الطائرة إلى خطر وشيك وداهم.

كانت طائرة الهليكووتر تقوم برحلة جوية لمساعدة تفتيش أرضي كان يضطلع به فريق التفتيش ١٩٤ التابع للجنة الخاصة. وبينما كانت الطائرة تحلق فوق نهر دجلة في منطقة تكريت، إذا بالطيار العراقي يندفع نحو مفاتيح اللوحة المركزية للطائرة، ولكن حزام المقعد أعاقد حركته. فحل الحزام وأمسك بعصا الدوران التي يستخدمها مساعد الطيار وهزها هزاً عنيفاً. وحمل هذا التصرف البالغ الخطورة طيار اللجنة على إلغاء المهمة فوراً لأسباب تتعلق بالسلامة والعودة إلى قاعدة الرشيد الجوية. وعلى هذا الأساس، لم تتمكن الطائرة من تنفيذ المهمة التي كلفت بتأديتها.

وبغض النظر عن الاختلافات التي قد تنشأ بشأن مسار رحلة جوية معينة، فقد اتفق الجانبان على أن التدخل الجسدي في الرحلة أمر غير مقبول على الإطلاق. وبالتالي، فقد طلب إلى أن أبلغكم أنه لن يسمح للطيار العراقي المعنى بأن يشارك في أي رحلة من رحلات اللجنة مستقبلاً.

وأود أن أشير إلى ما ذكره الرئيس التنفيذي في رسالته الموجّهة إليكم في ١٤ آذار/مارس من أنه في حال وقوع حوادث جوية أخرى فسوف يضطر إلى تقديم تقرير عنها إلى مجلس الأمن.

وفي ضوء هذين الانتهاكين البالغين الخطورة لحقوق اللجنة في غضون يومين، أُوزع إلى بأن أطلب من حكومة العراق أن تقدم فوراً ضمادات خطية بأنها اتخذت التدابير اللازمة لتجنب تكرار هذه الانتهاكات. فإذا لم تقدم هذه الضمادات قريباً، فسوف يُطلع رئيس مجلس الأمن على الرسالة الموجّهة إليكم يوم أمس وعلى هذه الرسالة.

(توقيع) تشارلز دولفر
الموظف المسؤول
نائب الرئيس التنفيذي
